

مقاربة الشعبة كأداة لتحليل النظام الزراعي - الغذائي

شعبة القمح في الجزائر نموذجاً

د. سالت محمد مصطفى

أستاذ محاضر

جامعة الجلفة

تاريخ النشر: 2018/06/15

الملخص :

لقد تنامي الاهتمام بمسألة الغذاء كإشكالية رئيسية تواجه معظم الدول النامية والعربية، وليست الجزائر بمنأى عن ذلك باعتبارها ضمن دول ضفة جنوب المتوسط ذات النظام الغذائي المرتبط بمنتج القمح. ورغم أن إنتاج القمح يُسجل ضعفاً في قيمته المضافة - أي 70 بالمائة من المساحة الصالحة للزراعة مقابل خمس الناتج الإجمالي الزراعي خلال الفترة 1981-2016 (تقارير OADA) كونه زراعة مطرية بامتياز، إلا أنه يظل المنتج الاستراتيجي الأهم ضمن الاقتصاد الزراعي - الغذائي في الجزائر. ستناول في هذه الورقة البحثية أهمية المنتج عبر مقارنة الشعبة ضمن النظام الزراعي الغذائي، بالتطرق لحلقاتها إنتاجاً وتنظيماً واستهلاكاً لاستخلاص أهم نقاط قوتها ونقاط ضعفها وأهم الفرص أمامها إلى جانب التهديدات التي تُعيقها، من خلال أداة التحليل النظمي SWOT.

الكلمات المفتاحية: القمح - النظام الزراعي الغذائي - مقارنة الشعبة - تحليل SWOT -

Résumé :

Une attention qui ne cesse de s'accroître à la question alimentaire comme étant une problématique fondamentale dont les pays en voie de développement y compris l'Algérie devront faire face. Notre système alimentaire comme pour l'ensemble de l'espace sud-méditerranéen est basé sur le blé ; ce dernier malgré que sa production enregistre une faiblesse de sa valeur ajoutée - 70% de la SAU pour le un cinquième du PIB agricole pour la période 1981-2016 (Rapports OADA) ; vue sa spécificité comme étant une culture pluviale- constitue le produit stratégique le plus important pour notre économie agro-alimentaire.

Notre contribution consiste à décrire l'importance du produit via l'approche de la filière, en abordant ses différents maillons, à savoir la production, l'organisation et la consommation afin de déduire ses points forts, ses faiblesses, ses opportunités et ses menaces en utilisant la méthode SWOT.

Mots clés : le blé- le système agro-alimentaire- l'approche filière- analyse SWOT.

يُشكل منتج القمح في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط - حيث تقع الجزائر - أساس الوجبة الغذائية، ويعد القاعدة المشتركة لكل الأنظمة الغذائية في المراكز الحضرية والريفية على السواء، بمعدل طلبٍ يعد الأعلى في العالم (219 كغ للفرد في السنة في بداية الألفية الثالثة) مما يشكل تحدياً حقيقياً للزراعة الجزائرية المرتبطة بالأساس بتقلبات التهطل ونظم السقي غير الاقتصادية، ورهاناً مستمراً كونها مطالبة بسد الحاجيات الاستهلاكية من القمح الذي أثقلت فاتورة استيراده الخزينة العمومية (2.3 مليار دولار عام 2016) مما سبب درجة من التبعية تكاد تكون مزمنة نحو السوق الخارجية¹. وانطلاقاً من هذه الأهمية الإستراتيجية للأعوان الاقتصاديين الفاعلين حول هذا المنتج تُصيغ التساؤل الرئيسي التالي:

ماهو واقع شعبة القمح في الجزائر من خلال تقييم عواملها الداخلية ورهاناتها الخارجية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نستعرض حلقات الشعبة باستخدام أداة التحليل² SWOT، للوقوف على أهم ميزات ونقاط قوتها وضعفها ومصادر التهديد والفرص المتاحة أمامها، انطلاقاً من الإنتاج إلى الاستهلاك مروراً بالتحويل والتوزيع، بعد استفادة الشعبة من الدعامة التنموية لمختلف برامج السياسة الزراعية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2000، عبر المخطط الوطني للتنمية الزراعية وسياسة التجديد الزراعي (2008).

مفهوم النظام الزراعي- الغذائي

لقد شهد النشاط الزراعي وإنتاج الغذاء تحولا مشهودا في الاقتصاد العالمي، حيث انتقل هذا النشاط من المقاربة التقليدية المرتكزة على البعد العائلي والمحلي إنتاجا وتسويقا إلى البعد العالمي تعقيدا واتساعا. وبالتالي صار القطاع الزراعي يقود ويُقاد في الوقت نفسه ضمن رؤية شاملة. ليعرف النظام الزراعي المعاصر مفهوما من خلال مسمى: مركب الأغذية الزراعية، اعتمادا على تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، حيث يُعرف المركب كآلي: مجموعة من الأنشطة والعلاقات تتفاعل لتحديد طبيعة ما يُنتج، وبالكمية المطلوبة والطريقة المرادة، ووجهة الغذاء وكيفية توزيعه.³

مقاربة الشعبة كأداة للتحليل.

يعود الأصل التاريخي اللغوي لكلمة شعبة (Filière)، إلى أداة كانت تستخدم في خيوط النسيج، واستعملت أيضا في وصف عملية التنسيق بين التجار نحو العام 1273م⁴، وقد اعتمد هذا المفهوم من قبل العديد من التيارات من خلال مقاربة شاملة لتحليل وفهم السلوك المختلف للأعوان وعلاقات القوة في سوق معين.

تتمحور الشعبة على منتج زراعي استراتيجي وتختص ببعض أو كل التحولات المتتابعة التي تطرأ عليه. وتشكل في التحليل الاقتصادي غطا تقسيميا للنظام الإنتاجي يركز على العلاقات الترابطية سواءً خطية أو تكاملية أو في نفس المسار بين مختلف مراحل تحول المنتج⁵.

ويمكن المفاضلة بين مقاربات ثلاث لتحليل الشعب:

¹ Bessaoud.O : la crise alimentaire ;2008

² Strengths (forces), weaknesses (faiblesses), opportunities (opportunités), threats (menaces)

³ Dubois Stéphane, le défis alimentaire 2011.

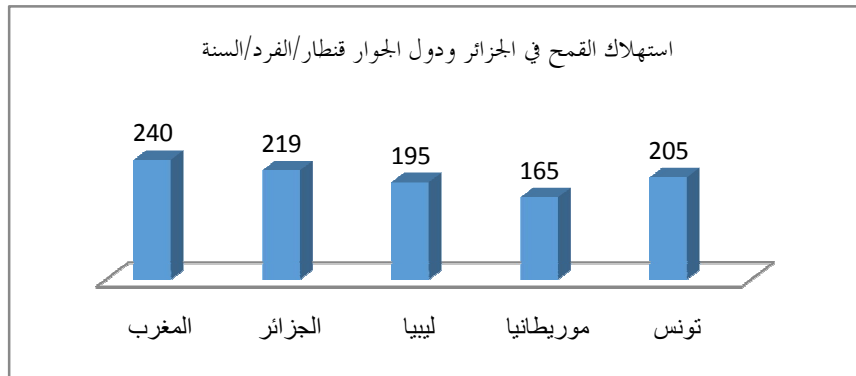
⁴ Ludovick Temple, actualisation du concept de filière, 2011

⁵ Hugon, P. Avantages comparatifs, compétitivité et organisation des filières. 1998

- مقارنة تقنية: وقد تنشأ من المنبع نحو المصب بدايةً بأول مرحلة من الإنتاج الزراعي (بما في ذلك الحصول على عوامل الإنتاج)، أو على العكس من المصب (سوق المنتجات المحلي والدولي) نحو المنبع (التحولات، النقل، الإنتاج الزراعي، التمويل بالمدخلات...).
- مقارنة اقتصادية ومحاسبية، وتهدف إلى دراسة التدفقات وتوزيع الاستهلاكات الوسيطة بين مختلف القطاعات، وتوزيع القيمة المضافة بين مختلف الأعوان: المنتجون، الدولة، الوسطاء....
- مقارنة اقتصادية وسيطة (ميزو): أي القسم من التحليل الاقتصادي بين الجزئي والكلّي والذي يهدف إلى معرفة الظواهر الاقتصادية على مستوى القطاعات والفروع والجهات والشعب ونظم الإنتاج، بحيث يجب تحديد الأعوان وسلوكاتهم على طول العمليات، وأنماط التنسيق والروابط الاستراتيجية وتحصيل هوامش الربح⁶.
- وسنعمد من خلال مقارنة تقنية إلى استعراض حلقات ومكونات الشعبة من المنبع إلى المصب.

- المكانة الاقتصادية والغذائية لمنتج القمح في الجزائر.

يعدّ منتج القمح الزراعة الأولى في المخطط الحسولي، والشعبة الاستراتيجية الأهم في الاقتصاد الزراعي - الغذائي بالنسبة لكل حلقاتها إنتاجاً، واستيراداً واستهلاكاً ومصدراً للطاقة الغذائية للفرد الجزائري



شكل 1: كمية استهلاك القمح بداية الألفية في الجزائر (2004) ودول الجوار قنطار/الفرد/س.

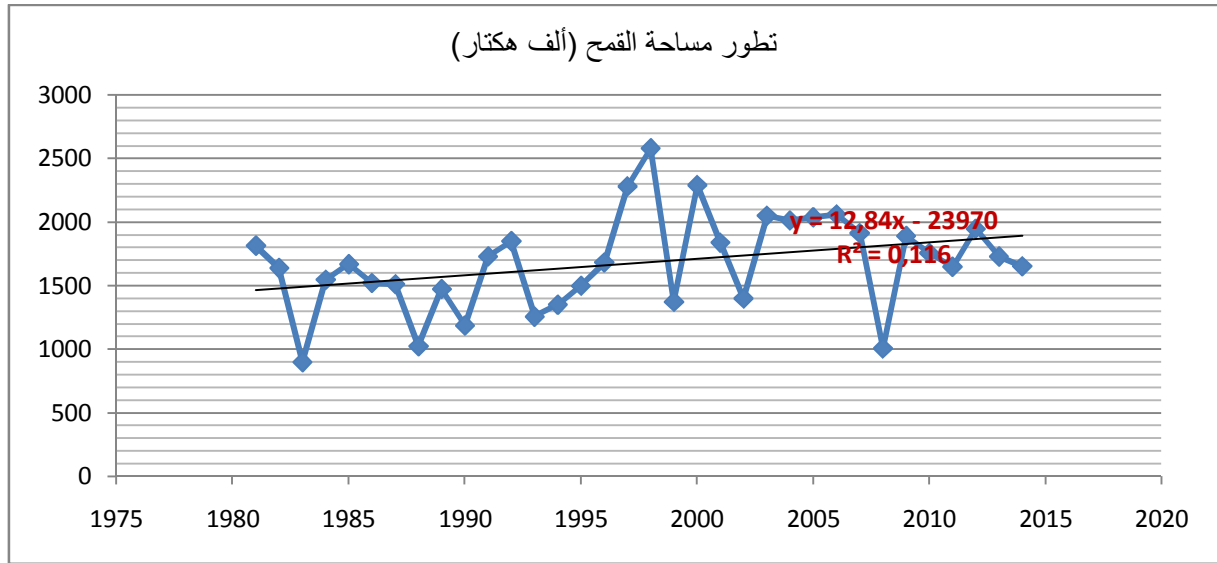
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على⁷

وقد شكل إنتاج القمح في الجزائر موضع اهتمام من السلطات حيث، رصدت له مبالغ دعم كبيرة، خصوصاً منذ العمل ببرنامج تكثيف المحاصيل (PIC) في المناطق ذات المردودية⁸، والتي تمتد مساحتها إلى نحو 1.2 مليون هكتار من مجموع الأراضي المزروعة بالقمح خصوصاً بالمناطق الساحلية ومناطق الهضاب العليا، من مجموع الأراضي المخصصة لزراعة المنتج والتي بلغت عام 2014 نحو 1.7 مليون هكتار.

⁶ Guillaume, Duteurtre, une méthode d'analyse des filières ; 2000

⁷ Chebbi & lachaal, l'agriculture et la sécurité alimentaire, 2004

⁸ Djaouti, M'hane, Renforcements des capacités des acteurs de la filière céréales en Algérie, 2010



شكل 2 تطور مساحة القمح (الف هكتار) بين 1981 و 2014

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2015

ويظهر من خلال الشكل التديني المحسوس للمساحات المخصصة لزراعته ويمكن ان يُعزى ذلك إلى الشروط المناخية المتسمة بالتذبذب في التماطر و ضعف التأطير التقني لدى الفلاحين عموما و الظهور المستمر للأمراض، وبالمخصوص صبدأ القمح .. بحسب آخر إحصاء زراعي (RGA) أجرته الجزائر في سنة 2001 فإنه من بين المجموع الكلي للمزارع، (1023799 مزرعة) فإن 588621 مزرعة ، تشكل فيها زراعة المحاصيل النشاط الإنتاجي الرئيسي، أي نسبة 57.49%، ويشكل هذا مامساحته 3997429 هكتار حينها والتي تدنت في العام 2014 إلى 2.5 مليون هكتار ، منها 1.6 مليون هكتار مساحة مخصصة للقمح أي نسبة 64 بالمائة.

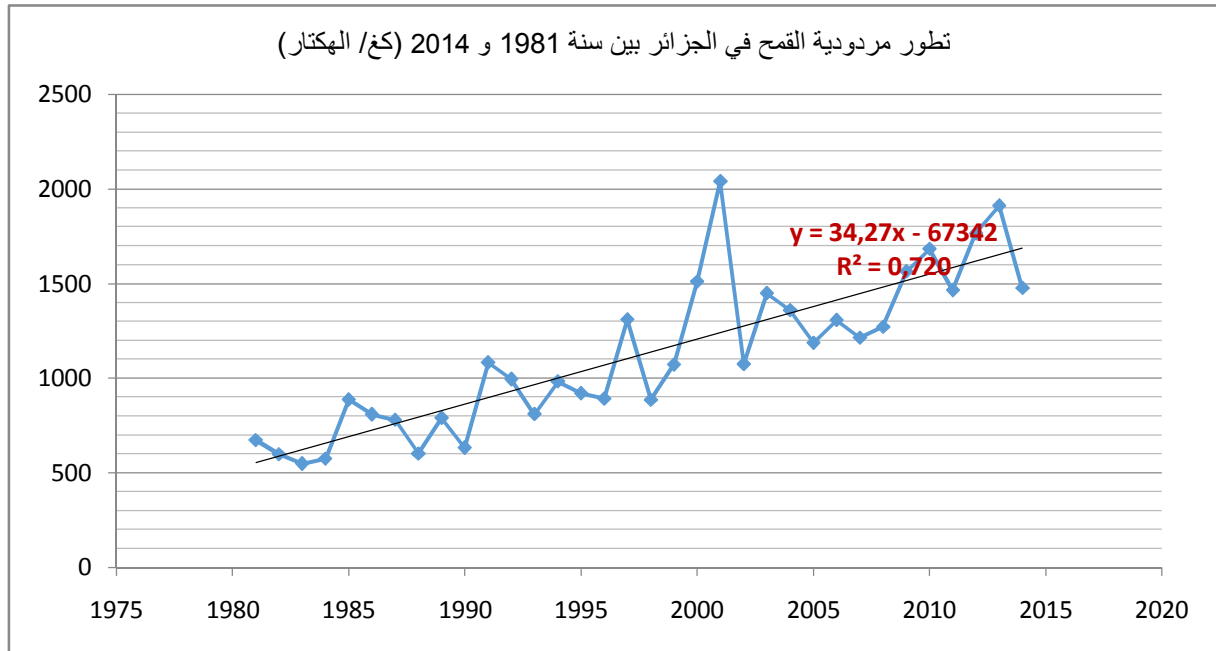
فيما يتعلق بالمساحات المسقية ورغم الارتفاع المحسوس في نسبتها والتي تظل متدنية (في حدود 14 % في العام 2007 بحسب معطيات البنك الدولي، و 5%، بحسب مرصد المركز الدولي للدراسات العليا المتوسطة)، إلا أن أهم مايميز الإنتاج هو المردوديات الضعيفة، والتقلبات المناخية فظلت نسبة تغطية الطلب الوطني من الإنتاج المحلي جد متذبذبة خصوصا إذا علمنا بان استهلاك القمح في تزايد مطرد مع النمو الديمغرافي وزيادة المداخيل، بحيث يشكل منتج القمح 60 بالمائة من قوت الجزائريين حتى وصلت الكميات المستوردة ماقيمته 2.3 مليار دولار (2014) مما يوحي بالمكانة المتزايدة للواردات وبالتالي عدم قدرة السياسات الزراعية المتتالية التي انتهجتها الدولة في الحد من درجة التبعية¹⁰ رغم ماتلا ذلك من إجراءات أهمها:

- تكفل الدولة بديون المزارعين لتحفيزهم على الاستثمار في عوامل الإنتاج لتحسينه وتحسين المردوديات.
- تشجيع إنتاج بذور المحاصيل الإستراتيجية.
- الشروع في البرامج الخاصة بتكثيف المحاصيل.

⁹ Chehat Fouad, la filière blés, 2007

¹⁰ Bédrani S & Cheriet F. Quelques éléments pour un bilan d'un demi-siècle de politiques agricoles et rurales. , 2012

تم الشروع في برنامج التكثيف عام 1998 بتخصيص منح للمردودية وتثبيت الأسعار المضمونة للمنتجين وتخفيض فائدة القروض الممنوحة والمخصصة لاقتناء عتاد الحرث وتعميم التمويل القبلي عن طريق تعاونيات الحبوب لشراء الأسمدة والمبيدات. هذه السياسة التحفيزية تدعمت بداية من العام 2000 بالبرنامج الوطني للتنمية الزراعية بوضع آلية لدعم المنتج من خلال برامج التأطير والدعم التقني وإنتاج البذور وجمع الحصاد وكذا بالإبقاء على سعر 1900 دج للطن للقمح الصلب و 1700 دج للطن للقمح اللين مما أدى إلى تحسنت طفيف في المردوديات المسجلة والتي انتقلت من معدل 7 ق بين عامي 81 و 90 إلى حدود 10 ق بين عامي 91 و 2000 و لتصل إلى معدل 14.13 قنطار بين 2001 و 2010 أي خلال السنوات التي تلت تطبيق برامج التنمية الزراعية، وهي الآن في حدود متوسط بلغ 16.5 قنطار بين عامي 2011 و 2014 (OADA,2015)



شكل: 3 تطور مردودية القمح في الجزائر بين عامي 1981 و 2014

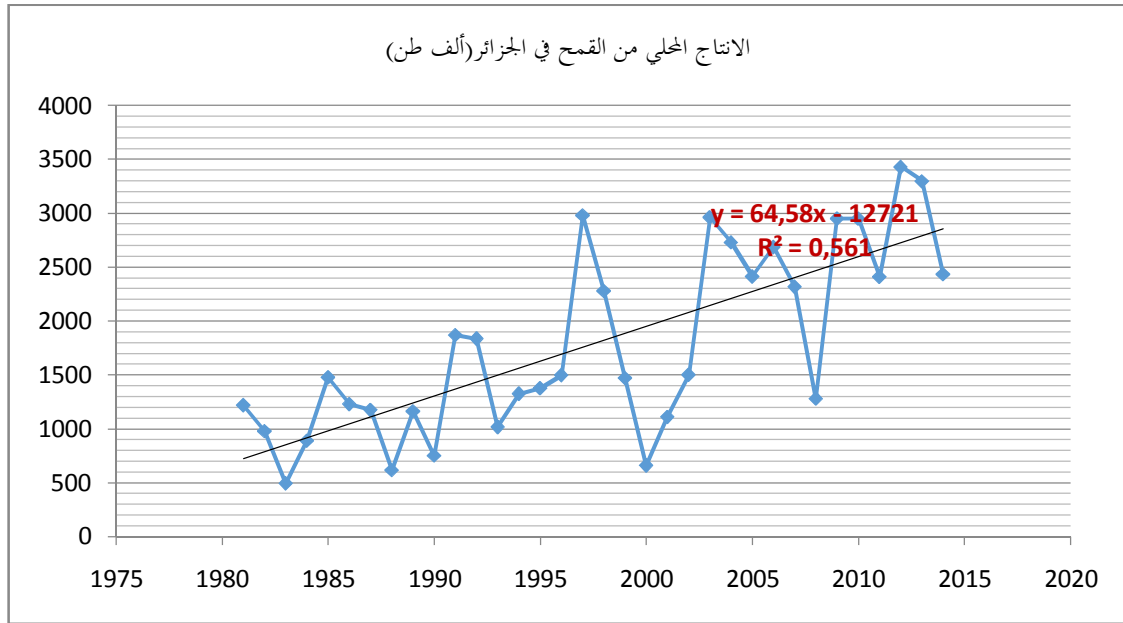
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

- الإنتاج المحلي للقمح.

يتميز إنتاج المحاصيل عموماً والقمح بالخصوص بخاصية أساسية منذ الاستقلال تتمثل في التذبذب الحاد في الكميات المحصودة مما يشير إلى ضعف التحكم في التقنيات الزراعية إضافة إلى المؤشر المناخي غير المناسب¹¹. تمارس الأنشطة الإنتاجية لحصول

¹¹ Chehat.op cit

القمح على نطاق واسع وليس على نطاق مكثف باعتمادها المستمر على التهاطل كزراعة مطرية بامتياز مما يصعب التكهن بان يففي الإنتاج بوتيرته الحالية بحاجيات الطلب المحلي ذو النظام الغذائي المعتمد أساسا على هذا المنتج.



شكل 4 : الإنتاج المحلي من منتج القمح في الجزائر بين عامي 1981 و 2014

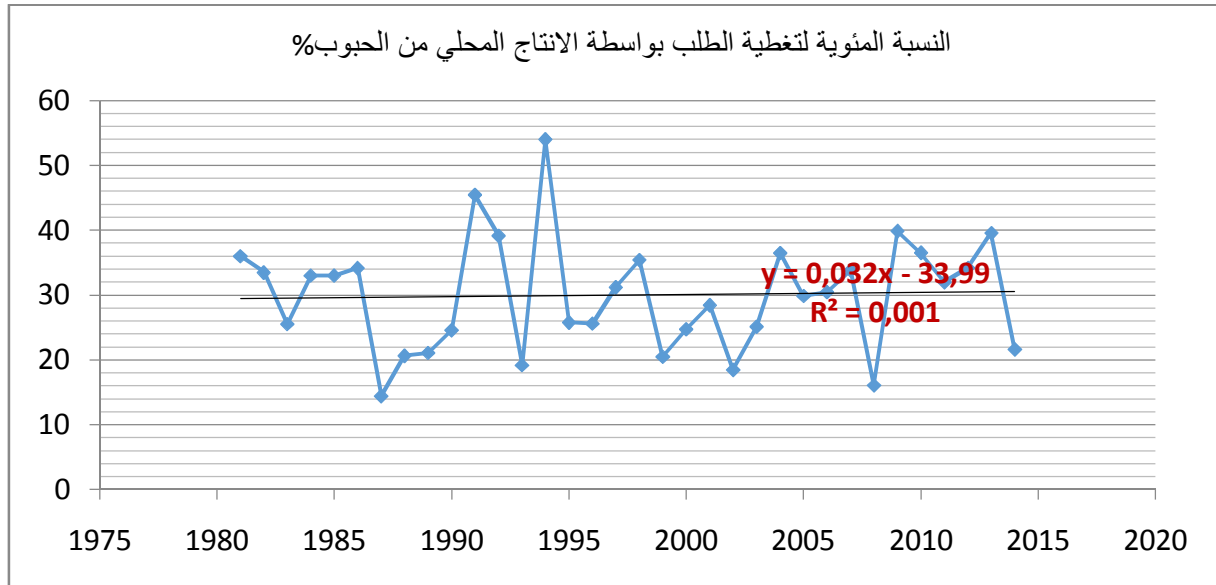
المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2015

يظهر من خلال الشكل التطور المتذبذب للكمية المنتجة التي عرفت استقرارا ملحوظا بين عامي 81 و 90 في حدود 10 مليون قنطار ثم ارتفاعا مستمرا بين عامي 93 و 98 حتى وصل حدود 30 قنطار في العام 1997، ثم مافتتت هذه الأرقام في الترددي لتصل حدودا دنيا في العام 2000 قبل أن تسهم برامج التنمية الزراعية في ارتفاع الكميات المنتجة لتصل حدود 25 مليون قنطار في المتوسط عدا الموسم واحد وهو العام 2008 الذي تدنت فيه الكمية المنتجة إلى 12.7 مليون قنطار.

- منتج القمح بين العرض والطلب

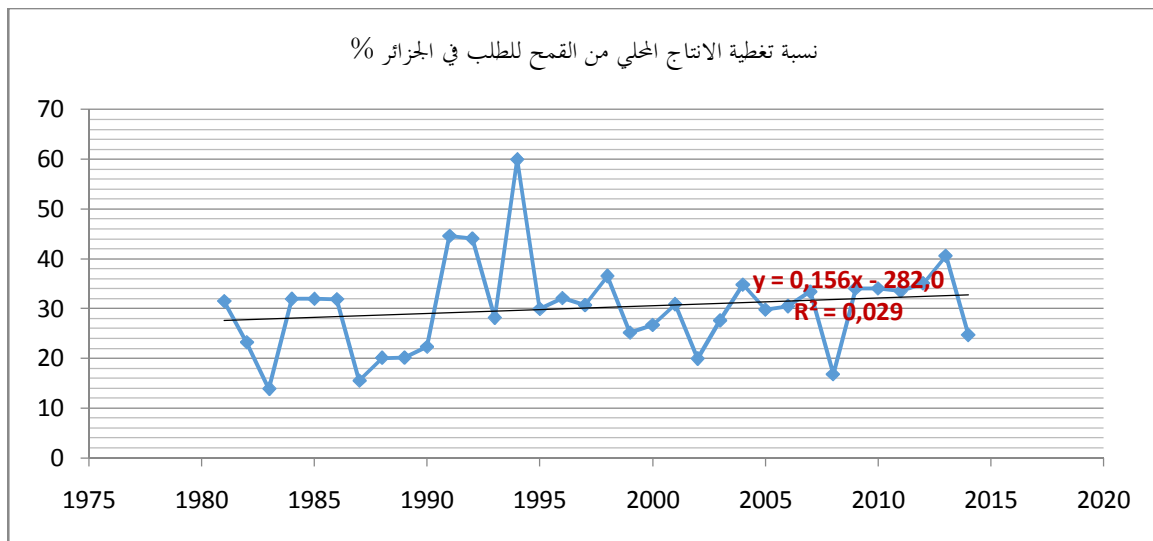
بلغ الإنتاج الزراعي للحبوب في الجزائر (2014) أكثر من 3 ملايين طن وهو ناتج استغلال مساحة زراعية فاقت 3 مليون هكتار يستغلها 600 ألف فلاح ويبد عاملة زراعية بلغت 100 ألف عامل مع تسجيل إنتاجية متوسطة في مردودية الهكتار لم تتعد 14 ق/ه إلا بكيلوغرامات. وقد بلغ متوسط إنتاج القمح خلال الفترة 2000-2014 نحو مليون طن قرابة الثلثين منها، من القمح الصلب. (OADA, 2015)

يقدر الطلب المحلي على الحبوب بـ 12 مليون طن سنويا منها 8.6 مليون خاصة بالقمح حيث يحتل المنتج نسبة 60 % من التركيبة الغذائية، تظل معه نسبة تغطية الطلب بالإنتاج المحلي مضطربة ومحدودة بسبب نمو الطلب نتيجة النمو الديمغرافي وارتفاع المداخيل، ويعتبر معدل نمو الاستهلاك غير مستقر بتجاوزه حاجز 200 كغ للفرد في العام وأمام هذه الوضعية تلعب الواردات دورا محوريا في تموين السوق الوطنية من القمح بالخصوص حتى تدنت نسبة الاكتفاء من القمح دون 30 بالمائة سنة 2014.



شكل 5: نسبة تغطية الطلب في الجزائر بواسطة الانتاج المحلي من الحبوب

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير OADA 2015



شكل 6: نسبة تغطية الطلب في الجزائر بواسطة الانتاج المحلي من القمح

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير OADA, 2015

تتوزع زراعة الحبوب على مجمل الأراضي الزراعية في الجزائر وتعد حجر العقد في أنظمة الإنتاج للمستثمرات الزراعية مهما كان حجمها¹²، ورغم أن ممارسة هذه الزراعة تنتشر عند غالبية المزارعين في كل الولايات إلا أنها تعد النشاط الزراعي الأهم في 10 ولايات تتواجد ضمن السهول الداخلية والهضاب العليا، بحيث تمثل مساحة زراعتها أكثر من نصف المساحة المخصصة للحبوب (52%)، على مجموع مستثمرات يبلغ نحو 219827 مزرعة (37.4% من مجموع المستثمرات وطنيا)، ويمكن شرح ذلك بالأهمية النسبية لمتوسط مساحة هذه المستثمرات (7.5 هـ) .

¹² Chehat.op cit

تنظيم شعبة القمح في الجزائر.

منذ الاستقلال و حتى العام 1988 استهدفت السياسة الغذائية التي انتهجتها الجزائر التامين الكلي للأنشطة الإنتاجية والتحويلية والتوزيعية للحبوب والقمح بالخصوص عبر هيئتين عموميتين¹³:

- الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC)، وهو هيئة عمومية ذات طابع اداري وتجارى أنشئ غداة الاستقلال لتسيير جمع الحبوب وتخزينها عبر التعاونيات المحلية (39 تعاونية للحبوب والخضر الجافة CCLS و 5 تعاونيات زراعية) اضافة الى استيراد وتوزيع الحبوب والبقول الجافة.
- الشركة الوطنية للسميد والمطاحن وصناعة العجائن الغذائية والكسكسي¹⁴SEMPAC، وفي العام 1983 تمت إعادة هيكلة الشركة إلى:
- 4 مؤسسات جهوية للصناعات الغذائية للحبوب ومشتقاتها ERIAD، مكلفة بتحويل وتوزيع المنتجات النهائية الاستهلاكية. حتى العام 1992 احتكرت هذه المؤسسات الأربع مجموع قدرات طحن القمح.
- مؤسسة وطنية واحدة لتطوير الصناعات الغذائية ENIAL للمساعدة في تطوير الصناعات الغذائية الوطنية وتنظيم السوق باستيراد المنتجات النهائية.

وقد عمدت الدولة بين عامي 1966 و 1994 الى تفويض السوق الموازية ومحاربة التجارة الخاصة والبيع الحر للقمح في الأسواق المحلية رغم وجود العديد من المطاحن التي تشتغل بصفة غير رسمية والتي أضحت اليوم تقوم بتحويل قرابة 40 %، من الانتاج المحلي وهكذا ومنذ العام 1990 وفي اطار برنامج التعديل الهيكلي PAS تنالت الإصلاحات الاقتصادية متزامنة مع حركة الخصخصة وتحرير السوق فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية والتحويلية والتوزيعية.

أولا تم رفع احتكار استيراد الحبوب من طرف OAIC ومشتقاتها النهائية من طرف ENIAL في سنة 1995 حيث صار بإمكان أي عون اقتصادي استيراد الحبوب بشرط الحصول على تراخيص صادرة من الديوان المهني للحبوب عبر دفتر شروط يحدد معايير النوعية وسقف الأسعار المسموح به عند إعادة البيع . وهكذا تنامي سريعا دور القطاع الخاص في نشاط الاستيراد سواء من خلال صغار المستوردين المؤجرين لطاقت التخزين العمومية في الموانئ أو مباشرة عن طريق المطاحن الخاصة . حيث - ومنذ العام 2000- يؤمن القطاع الخاص مانسته 25 الى 30 بالمائة من التموينات بالقمح، وهي نسب قد تزيد وقد تقل بحسب سعر القمح في السوق العالمية¹⁵ وهو ماحدا بالديوان المهني للحبوب خلال أزمة أسعار الغذاء في العام 2008، إلى التكفل بالتموين الضروري للسوق المحلية.

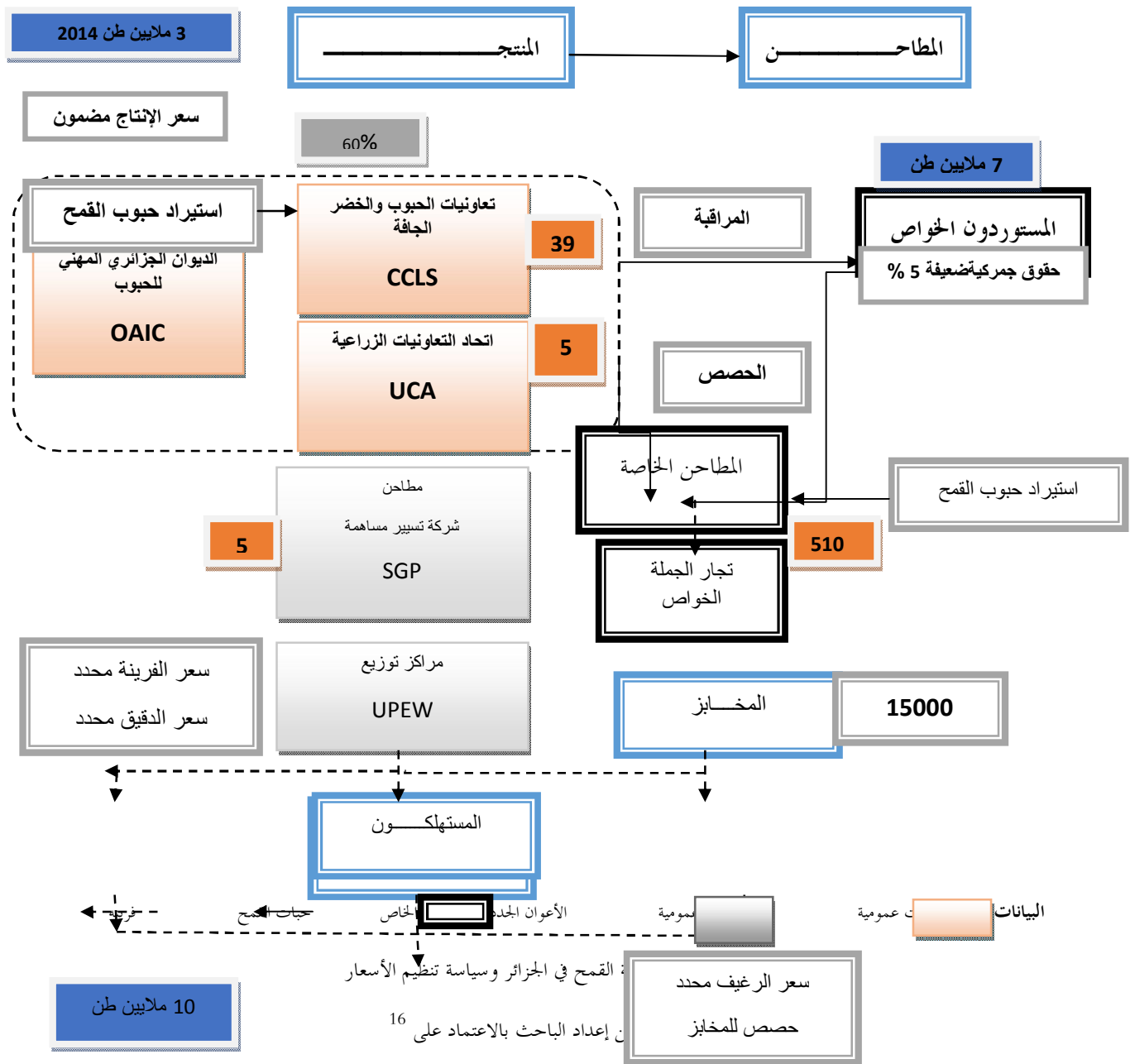
تعد فرنسا وكندا الممونان الرئيسيان للواردات الجزائرية من القمح عبر: France exports céréales & la commission canadienne du blé خصوصا باعتماد الممون الكندي لأسعار تفضيلية وتسهيلات مرافقة تتعلق ببرامج التكوين والتحسين الموجهة لإطارات الديوان .

¹³Bencharif & Rastoin ; Concepts et méthodes de l'analyse de filières agroalimentaires 2007

¹⁴Societe Nationale des Soumouleries, Meuneries, fabrique de Pates Alimentaires et de Couscous
¹⁵Bencharif & Rastoin , op.cit

ثانياً، تم تحرير النشاط التحويلي للحبوب مما سمح بتشجيع الاستثمار الخاص. ففي عام 2001 تم إنشاء شركة تسيير المساهمة SGP لإعادة هيكلة ERIAD ولتسهيل إعادة شرائها من قبل الرأسمال الخاص، غير أن المستثمرين الخواص سرعان ما استثمروا في نشاط التحويل الصناعي بإنشاء العديد من المطاحن الخاصة ولم تجد المؤسسات العمومية التي أثقلتها الديون والتكاليف الاجتماعية (أجور العمال)، من مشترين وظلت في معظمها تسيير من قبل وزارة التجارة .

في عام 2007 كان عدد وحدات القطاع الخاص للتحويل 351 وحدة ، ووصلت في العام 2014 نحو 512 وحدة، وبقدرات تجاوزت 50 ألف طن في اليوم أي حوالي ضعف قدرات القطاع العام.



¹⁶ Lemeilleur, S ; dynamiques des acteurs ; 2009

وسمح التطور المتزايد لقدرات النشاط التحويلي في الجزائر من الحد وبنسبة كبيرة من استيراد مشتقات القمح من السميد والفرينة مقابل ارتفاع في الواردات من حبوب القمح، التي تسارعت وتيرتها بعد أن ظلت الحقوق الجمركية المطبقة عليها ثابتة في أدنى مستوى 5 بالمائة، في وقت شهدت فيه هذه الرسوم زيادة معتبرة (36 بالمائة) على المشتقات النهائية.

وأخيرا فإن الزيادة المتسارعة لعدد الأعوان الخواص في مجال التحويل أدى منذ العام 2004 إلى فائض في الإنتاج تجاوز بضعفين حجم الطلب المحلي. مما جعل المطاحن تشتغل بأقل القدرات الإنتاجية واضطر البعض منها للغلق خصوصا المطاحن الصغيرة. أما فيما يتعلق بالتوزيع فإن البيع يتم عبر النقاط العمومية المعتمدة أو الموزعين الخواص والمخابز.

- تنظيم الأسعار

بالرغم من مسار الخصوصية في مجال تسويق الحبوب إلا أن مراقبة الأسعار في شعبة القمح ظلت مستمرة. وشكل تنظيم الشعبة من خلال التسعير ضمن السياسة الغذائية المنتهجة أهم آلية تعتمدتها الحكومة إلى جانب الاستيراد المكثف. تتم مراقبة الأسعار على طول الشعبة. فالأسعار الدنيا المضمونة عند الإنتاج (PMG) يتم دفعها للمنتجين من طرف تعاوانيات الحبوب التابعة للديوان المهني للحبوب والتي تضمن لهم أيضا شراء مجموع الكمية المستلمة. هذه الأسعار التي تحدد سنويا بواسطة مرسوم حكومي يعتبرها المنتجون ضعيفة التحفيز. ظلت هذه الأسعار منذ الاستقلال مستقرة نسبيا في الفترة مابين 1968 و 1975 وأحيانا دون أسعار السوق الدولية مما أعاق وبشدة الإنتاج الوطني وشجع العجز المسجل في الهياكل الإنتاجية لشعبة القمح. أما التعديلات نحو رفع الأسعار فتسارعت منذ العام 1983 مما سمح بأن يكون سعر الإنتاج وطنيا أعلى منه في السوق العالمية.

ودفع نظام التسعير المضمون عند الحصاد بالمزارعين لعدم تخزين منتوجهم. مما أتاح لتعاوانيات الحبوب جمع الحصول خلال أشهر قليلة لتسويقه مما سمح بتسيير جيد للمخزون والواردات. أما بالنسبة لأسعار الاستهلاك فهي مراقبة فيما يخص منتجات: السميد والفرينة والخبز. حتى أن باعة التجزئة الخواص ملزمون ببيع المنتجات النهائية بأسعار تحددها الدولة. وظلت هذه الأسعار ولمدة طويلة تشكل سعراً مرجعياً من خلاله يتم تحديد أسعار تحويل الحبوب (المنتجة والمستوردة) من الديوان إلى المطاحن ووحدات التحويل وبطريقة غير مباشرة الأسعار المدفوعة إلى المزارعين المحليين .

و تم تعديل نظام تحديد الأسعار والذي شكل منذ عام 1994 كلفة باهضة على كاهل الميزانية العمومية فيما يتعلق بالتعويضات خصوصا بالنسبة للسوق العالمية. فسجلت أسعار المنتجات الاستهلاكية كالسميد والفرينة والخبز ارتفاعات متتالية للتقريب بينها وبين الأسعار الحقيقية للقمح في السوق العالمية، ليتراجع الدعم المخصص للاستهلاك في هذه الفترة ويخصص الباقي منه للصناعات لتعويض تكاليف السعر الأدنى المضمون المدفوع للمزارعين المحليين. تتغير تكلفة الميزانية المخصصة لهذا الدعم وهي تعادل الفرق بين السعر العالمي والسعر الأدنى المضمون متناسبة مع الإنتاج المحلي للقمح، وهو إجراء صعب القبول من طرف الدول الأعضاء في مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلا انه نظام غير مستنكر في وقت تشكل فيه الواردات 3/2 الحاجيات الاستهلاكية الوطنية.¹⁷

¹⁷ Chehat.op cit

حركية الحلقات ضمن شعبة القمح في الجزائر.

نستعرض حركية الحلقات ضمن شعبة القمح في الجزائر ابتداء بالمزارعين ، باعتبار أن النشاط الزراعي لأبعد مصدر الدخل الوحيد لعموم الأسر الريفية ، كما أن خاصية الأنشطة المتعددة قد تفسر ضعف التنظيم والهيكلية للمزارعين إضافة إلى عدم قدرة المزارع الجزائري رهن أرضه أو بيعها أو الحصول على القروض البنكية مما يقوض الوزن الاقتصادي للنشاط الزراعي. والنموذج الأوضح هو الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين (UNPA) والمنضوي تحته قرابة 3/1 الفلاحين التي تمثل شبه واجهة مهنية فقط، لا يملكون إلا بعض التأثير لدى السلطات العمومية.

أما الغرفة الوطنية للفلاحة فإنها تُحصي أزيد من 860000 مزارع أهم المطالب لديهم الحصول على القروض البنكية والدعم الفلاحي. ورغم المطالب المشتركة فإن الفعالية التنظيمية غائبة لإسماع انشغالهم. علاوة على ذلك لا يُشكل مزارعو الحبوب سوى تمثيلاً محدوداً سواء على مستوى الغرفة الوطنية أو الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين. والضعف المسجل على مستوى شعبة القمح مرده لضعف قيمتها المضافة أي 70 بالمائة من المساحة مقابل خمس الناتج الإجمالي الزراعي خلال فترة الدراسة 1981-2014 (تقارير OADA).

فيما يتعلق بحلقات التحويل فقد استقطبت المطاحن الخاصة التي بدأت نشاطها منذ سنوات التسعينات عددا من الإطارات السامية والعديد من المستثمرين، لكن الدولة باعتبارها فاعلاً اقتصادياً لازالت متواجدة على مستوى هذه الحلقة من خلال وحدات الرياض ERIAD. لم تنتظم من جهتها المطاحن الخاصة بشكل رسمي في شركات أو مؤسسات. وبحسب (lemeilleur & al 2009) فإن الفائض الإنتاجي الموجود بعد استحداث المطاحن الخاصة، قبل أن تتم خصخصة وحدتي ERIAD والعدد الكبير من الخواص مستوردي القمح إلى جانب OAIC، وكذا المنافسة غير المنصفة لمخابر السوق السوداء التي تباع خبزها على أرصفة المدن الكبرى كلها عوامل ضاعفت من الفوضى التي تسود الشعبة مما يتطلب تنظيماً منضبطاً لسوق تستترف الكثير من المال العمومي.

وتعد آلية تنظيم أسعار القمح في الجزائر في قلب الخلافات بين أعوان الشعبة منذ خصصتها. وتتمثل هذه الخلافات للزيادة عند ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق العالمي. وإذا كان المنتجون قد استفادوا من تعديل السعر الأدنى المضمون سنة 2007 من طرف الدولة للحفاظ على التحفيز فإنه على العكس من ذلك بالنسبة للمحولين والموزعين الذين يتحملون على عاتقهم الزيادة في تكاليف الإنتاج في حين لا تشهد أسعار الفرينة والسميد التي تحددها الدولة إلا زيادات ضئيلة. بالنسبة للمستوردين الخواص وهم أقل تقيداً بأصول ثابتة فلا يسعهم إلا الانسحاب من دائرة التمويل عند ارتفاع الأسعار مما أدى بالديوان OAIC إلى زيادة حجم الاستيراد لمواجهة الطلب في السوق المحلي، ومن أجل تنظيم التمويل، قرر الديوان وقد صار بدون منافس الإبقاء على نظام الحصص بتثبيت كميات التوريد من القمح للمطاحن الخاصة دون تجاوز نسبة 50 بالمائة من قدراتها الإنتاجية وهي نسبة لا تفي برغبة أصحاب المطاحن، و نسبة 17 بالمائة فقط من المؤسسات التحويلية الخاصة والمطاحن الخاصة تقوم بعملية الطحن بينما تنشط باقي المؤسسات في صناعة العجائن الغذائية والكسكي بحثاً عن قيمة مضافة، حتى أن التوسع امتد إلى صناعات غذائية أخرى، كما هو الحال بالنسبة لمجمع المتيحي المتواجد في ولاية مستغانم، بحيث يملك 4 شركات في الصناعات التالية: - المطاحن الكبرى للظهرة لإنتاج مختلف أنواع الفرينة والدقيق - مطاحن سيق لإنتاج الفرينة والدقيق وبقدرات تخزينية كبيرة: 125000 طن، - متجر المغرب: وهو شركة استيراد للحبوب والقهوة والشاي، - شركة صناعة الأميدون بنغنية: لصناعة الأميدون والمحليل المركزة والغلوتين...

تتراوح قدرات التحويل لدى مؤسسات القطاع الخاص بين 100 و 1500 طن/ يومياً كما هو الحال بالنسبة لشركة البركة (ولاية سطيف)، التي تتمتع بصورة مميزة ضمن الشبقة وقطاع الصناعات الغذائية تستمدّها من نشاطها المتواصل منذ 1988 في منطقة تتميز بطلب كبير على المنتج. أما قدرات التخزين فتتراوح بين 10 آلاف و 60 ألف طن عدا مؤسسة مطاحن سيق (ERIAD سيدي بلعباس سابقاً)، التي تصل قدراتها إلى 125000 طن. (Harbouz, 2014)

أما القدرات التصديرية لمؤسسات القطاع الخاص، فتظل حد محدودة ومقتصرة على منتج الكسكسي والعجائن الغذائية ولا تشكل إلا قرابة 10 بالمائة من رقم أعمال هذه المؤسسات.

فيما يخص أصحاب المخازن فنسبة 30 بالمائة منهم تابعون للقدراية الجزائرية للخبازين وهو فرع من الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين الذي يشكل قوة تفاوضية تمارس تأثيرها العلي على الحكومة من جهة وتأثيرها الضمني على المستهلكين من جهة أخرى من خلال المطالبات المستمرة برفع تسعيرة الخبز. وهدفها رفع القيود على المهنة وحرية تثبيت أسعار الخبز وإمكانية الاستيراد المباشر للتموينات من السوق الخارجية أو في أدنى الحالات الحصول على الحصص من الفريضة المطابقة للقدرات الإنتاجية للمخازن.

من ناحية الطلب، الذي ظل يزداد من سنة لأخرى مع لجوء المستهلكين الذين تأثروا بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية إلى القمح المدعم مما تسبب في ارتفاع كبير عليه، حتى أنه أفرز وضعيات احتلالية من خلال المضاربة و ظاهرة التهريب. وبرز عدد غير قليل من المضاربين الذين حاولوا التحكم في السوق الموازية لبيع المنتجات المدعمة بأسعار تفلت من الدوائر التنظيمية والرقابية.

ورغم كون سعر رغيف الخبز الذي يدفعه المستهلك الجزائري في حدود 10 دج فقط في إشارة تنموية واقتصادية واضحة على دعم الدولة للواردات من القمح والذي يستهدف كافة حلقات الشبقة: المستوردون والمزارعون والناقلون والمطاحن والمخازن وبدرجات متفاوتة.

-السياسة الزراعية الغذائية وآليات سياسة ضبط الشبقة.

تبنّت الجزائر منذ 2008 سياسة زراعية تنموية مستدامة أطرها قانون التوجيه الفلاحي الصادر في ذات السنة متبنياً سياسة التجديد الزراعي والريفي بالتدعيم الدائم للأمن الغذائي ولاسيما أهم شعبة فيه وهي شعبة القمح (سالت وآخرون، 2016)، وتقوم هذه السياسة على ثلاث ركائز متكاملة: التجديد الزراعي والتجديد الريفي وتنمية القدرات البشرية والتقنية والإطار التحفيزي.

يستهدف نظام الضبط الذي أعيد تأهيله منذ انتهاج السياسة الزراعية الجديدة في عام 2008 المحافظة على مداخيل الفلاحين والبحث على استقرار أسعار أهم المنتجات الفلاحية وبالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، وتتعلق أدوات ضبط شعبة الحبوب في كل من الأسعار وعملية الاستيراد والضرائب والرسوم الجمركية وحماية المستهلك

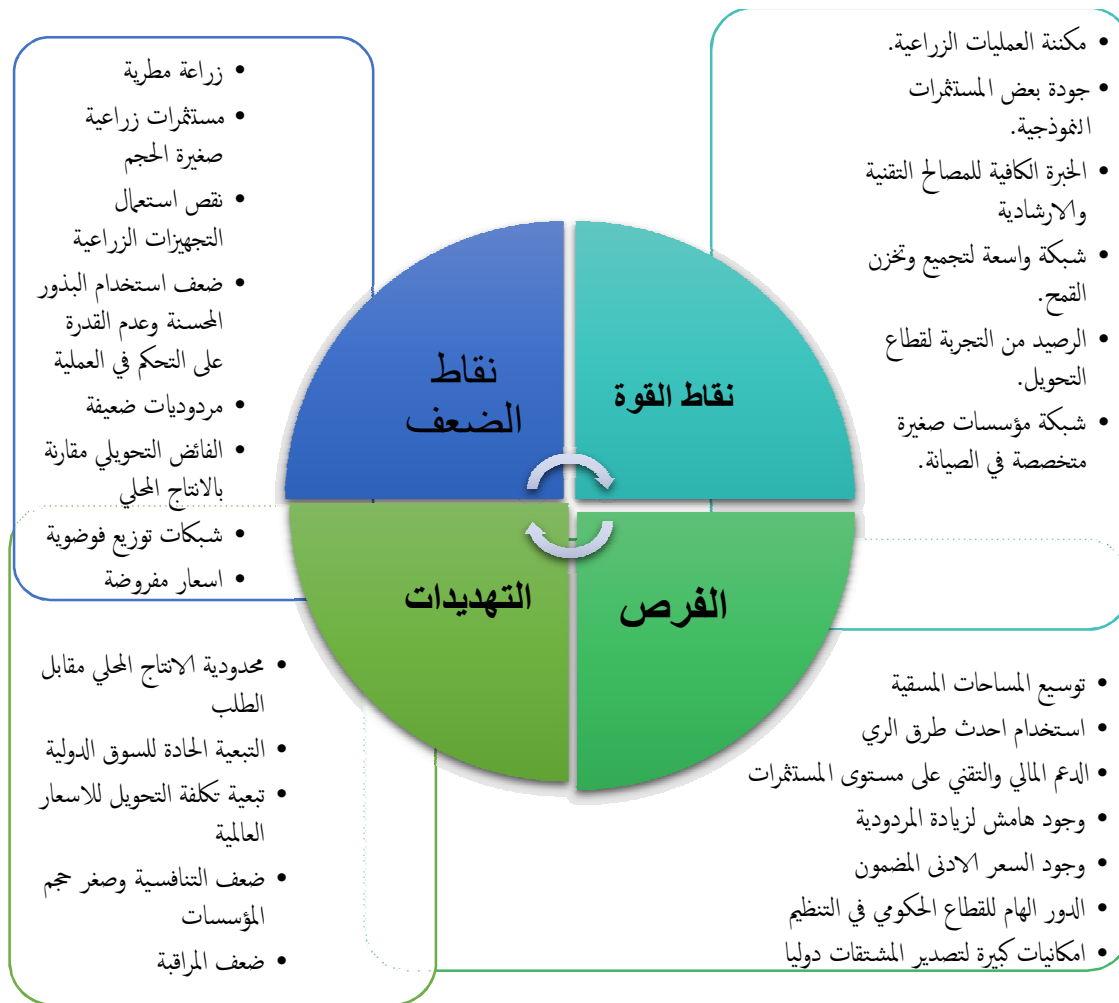
- **ضبط الشبقة في مجال الاستيراد:** وذلك بالارتكاز على توفير مبالغ معتبرة لتغطية عمليات استيراد القمح بالخصوص وكذا إبرام اتفاقيات القروض مع الدول الممونة وبشروط تفضيلية وكذا نقل وتخزين وتوزيع منتجات مدعمة صالحة وذات جودة وهي المهمة التي يضطلع بها الديوان المهني للحبوب. OAIC

- **ضبط الشبقة عن طريق الرسوم:** بإعفاء بذور القمح من الحقوق والرسوم الجمركية، خضوع استيراده لحق جمركي 5 %، وتخضع عمليات استيراد دقيق القمح (الفريضة) والسميد لحق جمركي بنسبة 36 بالمائة مع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة. (Harbouz, 2014)

- **الضبط عن طريق التسعير:** وقد تم وضع مجموعة آليات لضبط الأسعار، أهمها ضمان الأسعار عند الإنتاج لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء في العام 2008 قامت الهيئات العمومية بتسقيف الأسعار بحيث تتكفل الدولة بتأمين تعويض الفارق بين السعر الحقيقي والسعر المحدد. (تم تحديد سعر القنطار بـ 3600 دج للسميد العادي، و 4000 دج للسميد الممتاز ابتداء من جانفي 2008 ويتم مراجعة الأسعار دورياً، وقد بلغت مستويات أسعار القمح لدى الانتاج (2010) كما قررتها السلطات العمومية: 4500 دج للقنطار بالنسبة للقمح الصلب و 3500 دج للقنطار بالنسبة للقمح اللين.

- **تحليل:SWOT(Strengths, Weaknesses, Opportunities, and Threats) نقاط القوة، ونقاط الضعف والفرص والتهديدات المتعلقة بالشعبة:**

بالاعتماد على ماسبق ومن خلال التحليل الاستراتيجي الرباعي المستخدم في صياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرار، استخدمنا طريقة swot في تقييم العوامل الداخلية والأوضاع الخارجية التي تواجهها شعبة القمح، وبحسب (Chehat,2007) فان الشعبة تتوفر على جملة من الفرص ونقاط القوة كما تعاني من نقائص وتواجه بعض التحديات، يمكن صياغتها في الشكل الموالي.



شكل 8: تحليل SWOT لشعبة القمح

- تنمة وتوصيات

من الملاحظ أنه من نتائج تطبيق سياسة التنمية الزراعية ببرامجها وآلياتها وبفضل الدعم الذي انتهجته الدولة اكتسبت شعبة القمح جملةً من نقاط القوى بتعزيز قدراتها الإنتاجية لكن ظلت مع ذلك تعرف نقاط ضعف مزمنة تضعها أمام رهانات مستقبلية صعبة، لقد شهدت الكميات المنتجة من منتج القمح على المستوى الوطني زيادات محسوسة، بحيث ارتفعت الكمية المنتجة على مستوى القطر من 11 مليون قنطار سنة 2001، أي في بداية تطبيق برامج السياسة الزراعية إلى حدود 25 مليون قنطار حالياً، أي نحو ربع (4/1) الحاجيات الوطنية فقط. مما يفرض على الأفق المنظور تفعيلًا تنموياً مستداماً مع تحديات تحرير التجارة العالمية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أي رهان التقليل من التكلفة والرفع من الإنتاجية¹⁸ وتطوير الجهاز الإنتاجي والكف عن الاعتماد المستمر على الدعم الذي يستفيد منه منتج القمح سواء عند الإنتاج أو على مستوى المدخلات المتاجر بها. إذاً وبالرغم من مواطن القوة التي تتميز بها الشعبة على غرار التراكم من التجربة في مجال الإنتاج إلا أن الضعف يبقى سمة واضحة، ولمواجهة هذا الضعف الذي يميز الجهاز الإنتاجي والمساهمة في كسب رهان الأمن الغذائي يتوجب:

- إيلاء الأهمية لتطوير حلقة السقي والاستفادة من القدرات المائية السطحية والمعالجة وتعميم تقنيات السقي الحديثة.
- إقامة شراكة إستراتيجية بين الصناعيين والمزارعين، بالتزام الطرف الأول بالتمويل القبلي والمرافقة والمساعدة التقنية والتزام الطرف الثاني بتسليم المحصول بالكمية والنوعية والأسعار المجزية المتفق عليها.
- تأسيس شركات لإنتاج القمح تستغل الأراضي بصيغة الامتياز وتعتمد إلى صيغ التمويل الفلاحي المتاحة، وهي شراكة ثلاثية بين شركة تسيير المساهمات وتعاونيات الحبوب والمحولين الخواص. خصوصاً من خلال التركيز على المناطق ذات القدرات الكبيرة بتعبئة القدرات الإنتاجية المتوفرة عبر مساحات الأراضي البور.
- مساهمة الصناعة الغذائية في تطوير إدماج الإنتاج الزراعي من القمح للتخفيف من حدة التبعية للأسواق الخارجية سواء في شكلها الأولي أو نصف النهائي أو النهائي.
- تطوير الصناعات الإنتاجية الوسيطة كصناعة الخمائر ومحسنات الخبز لتشجيع إحلال الواردات .
- تمكين المحولين الخواص من ولوج السوق الخارجية عن طريق الشركات المختلطة بغية الضبط الجيد للسوق بتحقيق التوازن للتكفل بالفائض أو العجز في كميات القمح.
- تعزيز الدور الرقابي للأجهزة الحكومية على طول حلقات الشعبة وتشجيع التمويل العام والخاص والتصدي لمظاهر الفساد المختلفة.

المراجع:

1- سالت م.م وآخرون. سياسة التجديد الزراعي في الجزائر: من أجل تأمين الغذاء في ظل تنمية زراعية مستدامة. Courrier

de savoir N°21.Nov 2016

- 2- Bessaoud.O. La crise alimentaire mondiale : Quels enseignements pour les politiques publics dans les PSEM ? NewMedit4/2008.
- 3- Bencharif A & Rastoin J.L. Concepts et méthodes de l'analyse de filières agroalimentaires. MOISA. IAMM. 2007

¹⁸ Benziouche.S : L'analyse de L'impact des Politiques Agricoles .2010

- 4- Bedrani .S & Chriet .F : . **Quelques éléments pour un bilan d'un demi-siècle de politiques agricoles et rurales** . les cahiers du CREAD 100-2012.
- 5- Chebbi.H & Lachaal. L : **l'Agriculture & la sécurité alimentaire : une étude comparative des pays du Maghreb**. NewMedit 3/2004.
- 6- Chehat,F : **La filière blés en Algérie**. les cahiers du CREAD 79-80/2007.
- 7- Djaouti,M : **Renforcement des acteurs de la filière céréales en Algérie dans le cadre d'un partenariat nord-sud – cas de la wilaya de Sétif** .Master of science . IAMM 2010.
- 8- Dubois,S : **Le défi alimentaire : Etude géopolitique et géoéconomique des agricultures mondiales**. Puf. Paris, 2011
- 9- Benziouche.S : **L'analyse de L'impact des Politiques Agricoles sur la Production des Dattes en Algérie par la Matrice D'analyse des Politiques (MAP)**. International Research Journal of Finance and Economics.2010.
- 10- Duteurtre,G : **Une méthode d'analyse des filières**. CIRAD.2000
- 11- Harbouze, R : **Les exportateurs céréaliers français sur le marché algériens du blé : opportunités et contraintes**. Les cahiers du CREAD 94-2010.
- 12- Lemeilleur,S & al ; **Dynamique des acteurs dans les filières agricoles et agroalimentaires** .Options méditerranéennes .IAMM. 2009
- 13- Rastoin.J ,L & al : **Céréales & oléo protéagineux au Maghreb ; pour un co développement des filières territorialisées**. IPEMED.2014
- 14- Temple,L : **Actualisation du concept de filière**. CIRAD.2012.